الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

كيف نبني ستراتيجية لأمننا الوطني؟

اكرم عبدالمجيد
كاتب

نحن الان دولة جديدة ذات بنى ديمقراطية ومرتكزات دستورية تتبنى المغايرة وتتطلع الى تحقيق اكبر قدر من النمو الديمقراطي وعليه لابد من ايجاد ستراتيجيات عمل تسير بنا نحو التطبيق الصحيح وتجعل مفهومنا الجديد عن الدولة عينيا وتنقله من الطبيعة النصية القانونية الى الواقع المعيش.

من بين الستراتيجيات التي يجب التأكيد عليها وجعلها انموذجا محققا وعلى اعلى قدر من التأثير هو الامن الوطني العراقي فقضية الامن بتوسعاتها السياسية والاقتصادية هي اولوية كبرى وتحتاج الى تحديد مفاهيم والى عمل يتوازى مع الحاجة الملحة للاستقرار.

يشترط في الستراتيجية الامنية ان تكون معنية اولا بالمصالح السياسية وهذه المصالح تفرض علينا تعزيز السيادة الوطنية وصون الحقوق والحريات العامة وتحقيق سيادة القانون فضلا عن بناء وتنظيم علاقاتنا الاقليمية والدولية.

هذا المفهوم يغاير تماما مفهوم الامن الذي اوجدته الدولة الصدامية والتي كانت تقوم على وحشية الاجهزة الامنية وضيق افقها وتقاطع اهدافها مع طموحات وامال الفرد العراقي.

ان مفهوم المصالح السياسية وفق الرؤية العراقية الجديدة للعمل الامني يدعونا الى البدء عمليا في تطبيق فقرات الدستور والالتزام بالشرعيات والاخذ الى اقصى حد بالحقوق والحريات وهو يدعو الى تدريب اجهزة الدولة كافة على المفهوم الديمقراطي وجعله اخلاقيات عامة.

ان الامن الوطني في مفهومه الجديد يجب ان يعتمد الجوهر الذي ينقلنا من حالة الانكسار والتشتت والسكون الى الانتعاش والاندماج والحركة.

ستراتيجية الامن الوطني تتطلب اضافة الى الخط السياسي وجود جوانب اخرى مكملة اهمها واخطرها الجانب الاقتصادي.

ان تطوير الاقتصاد هو ركيزة مهمة جدا للامن الوطني كما ان استثمار الثروات الوطنية وتطوير الموارد البشرية بهدف تحقيق الرفاهية ورفع المستوى المعيشي يعد الحجر الاساس في ضمان الامن بمفهومه الواسع والعريض.

لا شك ان تحقيق التوازن بين الجانبين السياسي والاقتصادي واعطاء صورة جديدة وحقيقية للشعب عن هامش التغيير الحاصل وافاق التطور والنمو الذي يمكن تحقيقه وفق هذه الثوابت يعزز علاقة المواطن بالدولة ويحقق امنا عاليا ودائما فضلا عن تعزيزه ستراتيجيات اخرى تصب في تعميق جذر التغيير واعادة العراق الى الثبات وبعد ذلك الى النمو الهائل والتطور الحقيقي.

كي نضمن تحقيق الامن بشتى مفاهيمه ونرسخه في وعي الفرد العراقي وسلوكه لابد من وضع الاساسيات موضع التطبيق وزجها في كل مفصل من مفاصل الحياة والعمل ولابد لمفهومنا الامني من ان يرتقي الى المنفعة العامة والازدهار والرقي الحضاري لا ان يكون اساسه العنف والتسلط والقهر وسلب الحقوق والاعتداء على الغير.

ثورة ١٤ تموز منعطف سياسي كبير في تأريخ العراق المعاصر

د. صلام عبد الرزاق
باحث

لكل حركة سياسية انجازات وإخفاقات في مسيرتها. وقد تجهض الحركة قبل أن تحقق أهدافها وترسخ مبادئها، ولكنها في كل الأحوال تمثل منعطفاً تاريخياً في حياة الأمة. وقد خلقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تأثيراً عميقاً في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ونقلت مستوى الوعي السياسي والعمل السياسي إلى مرحلة حاسمة بعد مخاض عسير. لعل واحداً من أسباب قيام مجموعة من ضباط الجيش العراقي بزعامة عبد الكريم قاسم بالثورة هو عجز النظام الملكي القائم آنذاك من استيعاب التطورات الفكرية والاجتماعية والسياسية، واستمرار هيمنة مجموعة من السياسيين على أمور البلاد، معتمدين بشكل أساسي على ربط البلاد بالنفوذ البريطاني. ونشأ جيل جديد من المدنيين الذين شعروا بالإحباط من إمكانية المشاركة في السلطة على الرغم من محاولات إنقلابات شعبية وتظاهرات وعصيان بين الحين والآخر. لذلك لم يكن هناك طريق، برأيهم، سوى الإنقلاب العسكري على النمط الذي نجح في مصر بقيادة عبد الناصر عام ١٩٥٢ . كانت أهم مبادئ قيادة الثورة، التي تمثلت بمجموعة الضباط الأحرار، قبل انتصارها هو إقامة حكم جمهوري يقوم على تمثيل نيابي ديمقراطي، تسبقه فترة انتقالية بإشراف حكومة مدنية مؤقتة يدعمها الضباط الأحرار. ويكون رئيس الحكومة مدنياً مشهوداً له بصدق الوطنية، وهو يختار أعضاء الوزارة بعد استشارة الضباط الأحرار، على أن يكون الوزراء من زعماء المعارضة للحكم الملكي. واتفق على تأسيس مجلس سيادة من ثلاثة أعضاء يحل محل رئيس الدولة إلى أن تحل قضية رئيس الدولة في المجلس الوطني (البرلمان) الذي سينشأ فيما بعد. وبعد نجاح الثورة بدأ التنصل من أغلب تلك المبادئ بحجج وأخرى. فقد خلا البلاغ رقم واحد الذي أذيع صبيحة الثورة من أية إشارة إلى إقامة حكم برلماني. كما تم منح الزعيم عبد الكريم قاسم سلطات عديدة مثل القائد العام للقوات المسلحة، رئيس الحكومة ووزير الدفاع. أما الدستور المؤقت الذي أصدرته الثورة في نفس العام فقد خلا من تحديد الفترة الإنتقالية أو الإشارة إلى المجلس الوطني. بل على العكس تم تحويل مهام وصلاحيات السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية أي الحكومة، إذ نصت المادة (٢١) على أن (يتولى مجلس الوزراء السلطة التشريعية بتصديق مجلس السيادة). فيكون بذلك قد ألغي دور الأحزاب السياسية أو الجماهير في المشاركة في الحكم أو الإشراف على أداء الحكومة أو محاسبتها، خاصة وأن العراق قد شهد تجربة برلمانية قرابة أربعين عاماً رغم ما اختزنته من أوضاع وسلوكيات سلبية ومخالفات للقانون.

اتسمت ثورة ١٤ تموز بصبغة الزعيم الأوحد الذي رفض حتى تأسيس مجلس قيادة الثورة، التي كي يتجنب استشارة زملائه الضباط في أي قرار يريد تنفيذه. وميل قاسم إلى الحكم الفردي هو الذي حال دون تدوين دستور دائم بعد خمس سنوات من حكمه حتى مصرعه، أو المبادرة إلى إنشاء مؤسسات دستورية برلمانية وإعادة الحياة النيابية. ربما اعتقد أن الوقت غير ملائم أو أنه من الضروري تهيئة أرضية سياسية وفكرية لعودة الحياة الديمقراطية. ولذلك نجده قد أطلق الحريات للأحزاب السياسي للعمل، فاستعادت بعض الأحزاب كالحزب الشيوعي العراقي نشاطه وتغلغل في المؤسسات المدنية والعسكرية والدوائر الحكومية والنقابات وجمعيات الطلاب حتى بات قوة كبيرة في الساحة. وحصلت بضعة أحزاب على تصريح بالعمل لكن وزير الداخلية رفض منح (الحزب الإسلامي العراقي)، وهو الفرع العراقي من جماعة (الإخوان المسلمون). وقد استأنف الحزب الحكم لدى محكمة النقض التي حكمت لصالحة، لكن قاسم عاد ومنعه بعد بضعة أشهر. لقد كانت خطوات الزعيم تدل على نقص كبير في الخبرة السياسية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال أصدر قانون الأحوال الشخصية دون الإلتفات إلى الموروث الديني والاجتماعي، فحاول إصلاح الأوضاع من خلال قوانين فورية اعتقد أنها كفيلة بتغيير تراكمات قرون من الظلم والكبت والقمع. وقد أدى إصدار القانون إلى اصطفاف المؤسسات الدينية الشيعية والسنية ضد الحكومة لأن الزعيم انتهك قانوناً إسلامياً ونصاً تشريعياً ورد في القرآن الكريم ولا اجتهاد فيه، وهو مساواة الأنثى بالذكر في الإرث.

ولا يمكن إنصاف الرجل دون الإشارة إلى إنجازاته وخاصة في البنى التحتية في التعليم والصحة والإسكان وإصداره قانون الإصلاح الزراعي، والقانون رقم ٨٠ الذي قلص من نفوذ شركات النفط الغربية في العراق،كما أخرج العراق من حلف بغداد الذي وضعته بريطانيا ولأمريكا لتطويق الإتحاد السوفييتي.

أما شخصيته وأخلاقه فقد أصبحت مثلاً مقارنة برؤساء العراق الذين أعقبوه. إذ كان زاهداً، لم يسكن في قصر أو يشيد قصور، وكان متواضعاً لم يتفاخر بنسب أو يعيب على الآخرين حسبهم. وكان عفيفاً مستقيماً لم يؤثر عنه هفوات أخلاقية رغم أنه لم يتزوج. ولطالما كان يعفو عن أعدائه ومناوئيه وحتى الذين حاولوا اغتياله. كان متسامح مذهبياً، ولم يستغل مذهب والده السني ولا مذهب والدته الشيعية. كان رؤوفاً بالفقراء والمعدمين وسكنة الأكواخ في أطراف بغداد، لذلك اهتم كثيراً بمشاريع الإسكان لإيوائهم وانتشالهم من المهانة والفقر رغم أن البلد يعد من الدول المصدرة للنفط.

تـــوريـــط مـــســـلـــمـــي الـهـنـــــد في الإرهـــــاب

د. عبد الله المدني
محاضر اكاديمي - البحرين

لم يعرف عن المسلمين الهنود تورطهم في أي من العمليات الجهادية التي يقودها تنظيم القاعدة أو التنظيمات الإرهابية المشابهة لها حول العالم، بدليل خلو قوائم القتلى أو المعتقلين أو المطلوبين دوليا من اسم أي هندي، بما في ذلك قوائم المسجونين في غوانتانامو. بل انه لم يثبت حتى مشاركتهم في حروب الجهاد الأفغانية أو في حروب طالبان باستثناء حالة واحدة قيل أن صاحبها وصل إلى أفغانستان عبر السفر أولا إلى كاتمندو و من ثم إلى كراتشي.

صحيح أن بعض الهنود، و لاسيما المنحدرين من ولاية جامو و كشمير ذات الظروف الخاصة، انخرطوا في حوادث القتل و التفجير الإرهابية، إلا أن تلك الحوادث ظلت محصورة في داخل الهند، و في الغالب الأعم كانت ضمن حدود الاحتقان التقليدي أو المناوشات الموسمية ما بين مسلمي البلاد و غالبيتها الهندوسية، أو بفضل تحريض الجماعات التي تدعمها المخابرات الباكستانية عبر الحدود، بمعنى أنها لم تكن صدى لدعوات الجهاد العالمي الصادرة عن القاعدة أو المرتبطين بها.

في الأسباب، قيل أن مسلمي الهند الذين يزيدون على ١٥٠ مليون نسمة و يشكلون ثاني اكبر كتلة بشرية مسلمة في العالم بعد مسلمي اندونيسيا، محصنون ضد فيروس الإرهاب الاممي كنتيجة لوجودهم في ظل مجتمع متسامح و نظام ديمقراطي علماني تعددي راسخ، الأمر الذي حال دون نجاح التنظيمات الإرهابية الاجنبية في إغوائهم و تجنيدهم لحسابها.

وقد اعترف زعيم القاعدة أسامة بن لادن في مقابلة منشورة له في بعض المواقع الالكترونية الأصولية بصعوبة اختراق المجتمع الهندي المسلم، مدعيا أن تنظيمه نجح -ربما عبر جماعات كشميرية متطرفة- في القيام ببضع عمليات إرهابية صغيرة داخل الهند ضد بعض المنشآت الحيوية مثل القطارات والجسور، إلا أن ردود فعل مسلمي البلاد لم تكن مشجعة، بل أنهم صدقوا الروايات الرسمية حول أسباب حدوثها و تضامنوا مع حكومتهم. و مما نسب إليه في تلك المقابلة أيضا قوله أن القاعدة لن تقوم بعمليات جديدة في الهند، ليس لصعوبة ذلك فحسب وإنما أيضا لأن تلك البلاد ينخرها الاضطراب و العنف و التمزق تلقائيا "دون تدخل منا بسبب فساد حكومتها و قادتها و سياساتهم القمعية".

والجدير بالذكر أن نيودلهي حالت دوما، عبر نفي ضلوع القاعدة في أية عملية إرهابية من تلك التي وقعت في الهند في السنوات القليلة الماضية، دون تحقيق أمنية غالية و عزيزة على قلب بن لادن و أتباعه هي إثبات تواجد تنظيمه على الأرض الهندية و تعاطف مسلمي الهند مع مشروعه البائس. و حتى البيان الذي أصدره المدعو "أبو عبدالرحمن الأنصاري" أو من سمى نفسه ناطقا بلسان القاعدة في بلاد الهند، في الشهر الماضي و أعلن فيه الجهاد ضد الهند واتخاذ كشمير مدخلا لذلك، قوبل بالتجاهل و السخرية من الغالبية العظمى من مسلمي الهند الذين اثبتوا دوما كراهيتهم للعنف و التطرف و بالتالي تميزهم على هذا الصعيد عن بقية مسلمي شبه القارة الهندية. و لعل ما ساهم في إفشال هذه الأمنية هو انه حتى الجماعات الكشميرية الانفصالية المناهضة لنيودلهي - باستثناء المتطرفة منها مثل جيش محمد و لاكشار طيبة - نأت بنفسها عن مشاريع القاعدة كي تترك لنفسها مجالا لفتح حوار مع الأمريكيين بغية كسبهم وإقناعهم بالضغط على الحكومية الهندية لإيجاد حل للمعضلة التاريخية.

غير أن ما حدث مؤخرا في بريطانيا من أعمال إرهابية، و ثبوت تورط ما لا يقل عن ثلاثة هنود فيها، يثبت أن القاعدة أو التنظيمات المرتبطة بها لا تزال تفكر و تعمل من اجل توريط مسلمي الهند في أنشطتها الإجرامية لأنهم بعيدين عن الشبهات عند أجهزة المخابرات الغربية، بل تتقصد توريط شبابهم النابغ من ذوي الدرجات و التخصصات العلمية الرفيعة من أولئك الذين يسهل عليها إدخالهم إلى بلاد الغرب دون متاعب. كما يثبت أن القاعدة أو ما شابهها تتقصد تحديدا أولئك الذين قضوا سنوات نشؤ وعيهم المبكرة في مجتمعات إسلامية متشددة، لأن بذرة الغلو و كراهية الآخر تكون حينذاك كامنة فيهم و لا يحتاج بعثها أو تفتحها إلا إلى مجهود تحريضي بسيط.

وهذا بطبيعة الحال لم يكن فقط حال الطبيب الأردني المعتقل على خلفية أحداث بريطانيا الأخيرة محمد العشا، و إنما أيضا حال شركائه الهنود الثلاثة. فالمهندس كفيل احمد الذي أصيب بحروق خطرة في محاولته الانتحارية لتفجير مستشفى غلاسغو، وشقيقه الطبيب المعتقل في بريطانيا سبيل احمد، و ابن عمها الطبيب الموقوف في استراليا محمد حنيف، لم ينحدروا من عائلات فقيرة بائسة و لم يتلقوا التعليم في مدارس باكستان أو أفغانستان المتشددة ولم يكونوا من العاطلين المحبطين، إنما جاءوا جميعهم من اسر مرتاحة اقتصاديا ومتفوقة علميا و وظيفيا، و عاشوا ودرسوا في مدينة بنغلور ، قلعة صناعة البرمجيات الهندية وإحدى أكثر مدن الهند جمالا وتسامحا ونموا.

لكنهم جميعا امضوا سنوات مراهقتهم التي يتشكل عادة فيها الوعي في بيئة متشددة دينيا في إحدى الدول العربية، حيث كان يعمل آباؤهم كأطباء، تماما مثل محمد العشا الذي ولد و ترعرع في نفس تلك البيئة يوم كان والده يعمل هناك كمدرس.

وهكذا فان القول باحتمال أن يكونوا قد تأثروا بأفكار دعاة و شخصيات اسلاموية متطرفة في أثناء دراستهم و عملهم في بريطانيا، لئن صح بعضه فلا يصح كله. والدليل نستقيه من رواية الشيخ "سميع الله" إمام مسجد "حضرت تيبو" المواجه لمسكن عائلة الأخوين احمد في بنغلور، حيث اعتادا الصلاة قبل سنوات من سفرهما إلى بريطانيا.

فطبقا للإمام، كان الأخوان كثيري الاعتراض والجدل و الدخول في مهاترات معه و مع بقية المصلين لاصرارهما على إدارة المسجد المذكور وفق القواعد و الفتاوي السلفية المتشددة غير الشائعة في أوساط مسلمي الهند، ولقيامهما بحملات متتالية لإيقاف ما اعتاد عليه المسلمون الهنود من طقوس خلال عيدي الفطر و الأضحى وذكرى المولد النبوي، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى طردهما من المسجد و انضمامهما في حدود عام ٢٠٠٢ إلى جماعة "التبليغ" الدعوية ذات المنهج الديني المتشدد.

و بسفر كفيل احمد إلى ايرلندة الشمالية لنيل شهادة الماجستير في هندسة الطيران، ظن مسلمو بنغالور أنهم تخصلوا من الصداع، غير أن الرجل عاد إلى مسقط رأسه في عام ٢٠٠٥ أكثر غلوا وتطرفا بدليل تنظيمه لاجتماعات و حملات لمناصرة الإرهابيين في الشيشان و دعوته الناس إلى الإقتداء بهم، ثم بدليل المواد التي أعلن المسؤولون الهنود مؤخرا عن اكتشافهم لها مخزنة في ذاكرة كمبيوتره الشخصي، و كلها مواد مصورة لم تنشر من قبل و لا يعرف بعد كيفية حصوله عليها، و تدور حول الإعدامات الوحشية وتنفيذ التفجيرات الانتحارية وفتاوي بن لادن وإرشاداته.

و بحسب بعض المصادر الأمنية، يعتقد أن كفيل تجرع شحنة التشدد و العنف الإضافية في أثناء تواجده في بلفاست الايرلندية الهادئة و البعيدة عن أنظار أجهزة تعقب الإرهابيين الاسلامويين.

لكن على حين يعتقد "شيراز ماهر" العضو السابق في "حزب التحرير" الذي حاولت لندن قبل عامين حظر نشاطه أن مصدر ميله إلى العنف الجهادي هو وقوعه تحت تأثير أتباع هذا الحزب، يعتقد آخرون أن الأسباب تعود إلى ارتباطه بتنظيم القاعدة عبر علاقة جمعته بالإرهابي الجزائري عباس بوتراب الذي اعتقل في بلفاست في عام ٢٠٠٣ وحكم عليه لاحقا بالسجن لمدة ست سنوات.

ربما حادثة إرهابية وحيدة كتلك التي تورط فيها الهنود الثلاثة، لا تكفي للقول أن مجتمعات الهند الإسلامية لم تعد محصنة ضد فيروس الإرهاب الاممي، لكن ما يمكن قوله هو أن هذه الحادثة هي بمثابة تطور خطير و جرس إنذار.

خـــصـــخـــصـــة الجـــيـــوش

د. جواد بشارة
باريس

استلهمت بعض الدول المتحضرة دروس الحروب الدامية الماضية كالحربين العالميتين والحروب الاستعمارية والحروب الإقليمية فقررت إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية واستحدثت ما عرف بالجيش الاحترافي الذي قوامه مجموعة من المتطوعين المحترفين الذين يتخذون العمل العسكري مهنة لهم كما حدث في العديد من الدول الأوروبية اليوم.بيد أن ذلك لم يكن كافياً للحد من موجة الغضب والامتعاض الاجتماعي من الحكومات التي ترسل شبابها إلى معارك خطرة خاصة تلك التي تدور خارج الحدود الوطنية لاسيما عند رؤية الجنود يعودون إلى أرض الوطن في توابيت يراها الرأي العام عبر وسائل الإعلام المرئية والفضائيات التي تنقل الحدث على نحو مباشر مما يثير و يفاقم الشحنة العاطفية وإلقاء مسؤولية موت هؤلاء الجنود على عاتق الحكومات التي زجتهم في حروبها العدوانية. وفي ضوء هذا التشخيص السوسيولوجي تنادت بعض المراكز البحثية لإيجاد حلول بديلة ونظمت حلقات دراسية معمقة في وزارات الدفاع في العديد من الدول الغربية وعلى رأسها البنتاغون وخرجت بفكرة قديمة . جديدة في آن واحد تقول بخصخصة الجيوش.

فماذا تعني هذه الصيغة؟ إنها وبكل بساطة تعني نقل عملية الخصخصة من المجال الاقتصادي والتجاري إلى المجال العسكري وتسليم القطاع الخاص مسؤولية تشكيل الجيوش المحترفة " بصيغة قوات المرتزقة من كافة الصنوف " تقوم بها وتشرف عليها شركات متخصصة تتمتع بإمكانيات مالية وتجهيزية عالية تقوم بشراء كافة أسلحة ومعدات القوات المسلحة من الدول ووزارات الدفاع وفتح باب الانخراط في جيوش القطاع الخاص التي توضع في خدمة الدول مقابل أموال هائلة تدفع للشركات بموجب عقود مجزية للقيام بمهام محددة ولفترة زمنية محددة هي فترة العقد المبرم بين أية دول وتلك الشركات العسكرية الأهلية العلنية التي تدفع ضرائبها للدول كباقي الشركات الأخرى.

وبالتالي سيكون بوسع أي ديكتاتور لا يثق بشعبه أو جيشه الوطني لحماية نظامه أو أي ملك أو أمير يرغب بحماية حدود دولته من هجمات الطامعين بدولته، خاصة إذا كانت دولة غنية وضعيفة في نفس الوقت، اللجوء إلى تلك الشركات العسكرية واستئجار خدماتها للقيام بمهام عسكرية محددة ولفترة زمنية محددة كقمع تمرد مسلح أو تصفية ميليشيات مسلحة أو عصابات مافياوية خارجة على القانون ، بل وبوسع الدول الكبرى أن تقوم بتأجير الجيوش الخاصة التابعة لتلك الشركات للقيام بعمليات عسكرية معينة لحسابها وخارج حدودها الوطنية دون الحاجة إلى زج شبابها وإثارة غضب ومعارضة وامتعاض أهاليهم ضدها.

الجدير بالذكر أن تلك الجيوش الخاصة لا تنتمي لبلد معين وليس لها هوية وطنية فهي تستقطب كل المولعين بلعبة الحرب والقتال والتعامل مع الأسلحة وكل الفاشلين في الحياة المدنية من كافة الأجناس والأعراق والجنسيات والبلدان . وعليهم أن يقاتلوا بحرفية عالية وببرودة دم وبلا وخزة ضمير وبانضباط عال لأن التمرد وعدم إطاعة الأوامر مصيره الموت الفوري وبلا محاكمة وفق القانون الداخلي للشركة العسكرية الذي يوقع عليه المجند المتطوع بإرادته وعليه قبول الشروط المسبقة بدون استثناء. وستكون أول تجربة عملية لهذا النوع من النشاط العسكري المرتزق في كولومبيا لمحاربة مافيات المخدرات والقوى المسلحة المتمردة على النظام إذ أبدت الحكومة الكولومبية رغبتها في استئجار خدمات إحدى تلك الشركات العسكرية العملاقة المتعددة الجنسيات وإذا نجحت في مهمتها فسوف تكون ورقة رابحة بيدها للدخول إلى سوق الاستثمار العسكري وتحقيق الأرباح الطائلة حيث تصل قيمة العقود المبرمة إلى مليارات الدولارات لكل عقد. ومن المنتظر أن تبادر دول خليجية للاتصال بتلك الشركات وإبرام صفقات وعقود معها لتوفير الغطاء العسكري اللازم لحماية منشآتها النفطية وأنظمتها من أي تهديد خارجي يتهددها. وقد نبعت الفكرة في رأس أصحاب تلك الشركات بعد نجاح الشركات الأمنية الخاصة التي جنت أرباحاً هائلة في العراق مقابل ما تقدمه من خدمات حماية لمواقع مهمة ومسؤولين وشخصيات عراقية وأجنبية داخل العراق.

ســـــوق الجـــمـــعـــــة

د. عماد علو
اكاديمي

الجهود المتميزة التي تبذلها أمانة بغداد في تجميل وتزيين شوارع العاصمة بغداد تحظى بلا شك برضا وتقدير كل من يتمنى الخير لبغداد الحبيبة . وقد وصلت تلك الجهود الطيبة إلى منطقة (النهضة) حيث يقبع سوق الجمعة العتيد الذي فشلت إدارات وبلديات أمانة بغداد السابقة في اقتلاعه أو تغير مكانه وبقي صامدا قابعا تحت طريق (محمد القاسم السريع) ليزعج المسافرين الذين يصلون أو يغادرون العاصمة بغداد وذلك لقربه من مرآب النهضة.

سوق الجمعة هذا تطور ونمى ليمتد إلى سائر أيام الأسبوع ولكنه احتفظ باسمه الذي اشتهر به (سوق الجمعة) بعد أن بدأ نشاطه في أيام الجمعة من كل أسبوع ، واقتصر نشاط رواده وتجاره على بيع المواد والأثاث المستعملة ولكنه تطور بعد نيسان ٢٠٠٣ إلى ما خلف مرآب النهضة بمحاذاة الطريق السريع ووصل إلى الشارع الذي يصل بين منطقة السنك والشيخ عمر ومنطقة المعارض .ولتباع فيه أثاث ومواد دوائر الدولة ومنشآت البنية التحتية التي تم الاستيلاء عليها من قبل (الحواسم) لتبقى قابعة على مرأى من يمر بالقرب من سوق الجمعة لتذكر الناس بأيام لا يتمنى عاقل ولا أي عراقي شريف أن تعود مرة أخرى .

نتمنى على السادة المسؤولين في أمانة بغداد وعلى رأسهم السيد أمين العاصمة وكذلك هيئة الآثار العراقية أن تستمر جهودهم الخيرة والمثمرة إلى ما تبقى من (سوق الجمعة) وسكرابه المسيء للذوق العام والبيئة ولجمالية العاصمة بغداد وينقذوا المنطقة الأثرية التي تشمل جزءا"من جدار بغداد التاريخي الذي غاص في سكراب سوق الجمعة بحيث أصبح من المحال الوصول إليه أو مشاهدته إلا من فوق طريق (محمد القاسم السريع).

مما لاشك فيه أن الجهود المشكورة التي تبذلها أمانة بغداد ستبقى بحاجة إلى الدعم المادي من قبل الدولة والمعنوي من قبل محبي العاصمة بغداد وذلك لجسامة المهمة التي تتصدى لها أمانة بغداد بعد ما لحق بالعاصمة بغداد ويلحق يوميا من خراب ودمار لأسباب لم تعد خافية على القاصي والداني فشكرا لأمانة بغداد وجهودها المتميزة.